لغة المصنفين باعتبارها معيارا للتصحيح اللغوي عند اللغويين المحدثين

Language used by authors as the correct standard of Proof-Reading of modern linguists

1 د. محمد صلاح الدين أحمد فح الباب

جامعة المدينة العالمية (ماليزيا)

mohamed.salah@mediu.my*

تاريخ الاستلام: 02 / 2021/03 تاريخ القبول: 22/ 03/ 2021 تاريخ النشر: 30/ 06/ 2021

ملخص: (يهدف البحث –ضمن ما يهدف– إلى بيان المقصود بالصحة اللغوية والصواب اللغوي، وبيان المقصود بلغة المصنفين باعتبارها معياريا للتصحيح اللغوي، ودراسة اختلاف وجهات نظر العلماء المحدثين من نقاد اللغة حول هذا المعيار مع التمثيل، والترجيح لما يراه الباحث مناسبًا، مع التعليل لهذا الرجيح.وقد توصل البحث إلى نتائج منها: انقسام نقاد اللغة في هذه المسألة على ثلاثة آراء: رأي يقبل لغة المصنفين جملة، ورأي يرفضها جملة، وثالث يتوسط فيقبل لغة المصنفين من اللغوين فقط، مع استبعاد أصحاب الحواشي والشروح، وقد رجح البحث رأيا وسطًا بين المجيزين جملة والمتوسطين؛ حيث يرى أنه يجوز الاحتجاج بلغة المصنفين اللغويين؛ فيرى قبول ما جاء به اللغويون الموثوق بعلمهم ولغتهم، ومنهم أصحاب الحواشي والشروح، مع اعتبار لغة أصحاب العلوم المتماسة مع علوم اللغة من مفسرين وفقهاء ومحدثين بشروط وضوابط بسطها البحث في موضعها.

كلمات مفتاحية: المعيار، التصحيح، المصنفين، المحدَثين، النقد اللغوي.

* **المؤلف المرسل: د. محمد صلاح الدين أحمد فح الباب ،جامعة المدينة العالمية (ماليزيا)**

Abstract:(The Research aims to clarify language correctness meaning and languages used by authors as the correct standard of proof-reading, and the difference between modern linguists opinion in language criticism standard with example and considering the more probable narration as to authenticity and specifying reasons.The Research reached the following results: Language critics' opinions divided on this issue into three opinions: the first accepts all language authors, the second refuses all, and the third is impartial that accepts the language of linguists only and refuses who used explanations and footnotes. The Research considers the more probable opinion as to authenticity between agreed ones and the impartial. Whereas, claiming of linguists may be carried out, which accepts opinions of the trusted linguists with their knowledge and language and those who used explanations and footnotes, considering that linguists include commentators, jurisprudents, and modernizers, with conditions and regulations explained by the Research.

Keywords: Standard- Correctness- Authors- Modernizers- Linguistic Criticism

1.مقدمة:

إنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَمَّا بَعْدُ...

جاء في ((لسان العرب)) قوله: "صحح:

الصُّحُّو الصِّحَّةُ والصَّحاحُ خلافُ السُّقْمِ، وذهابُ المرض؛ وقدصَح فلان من علته واسْتَصَحَّ... وصَحَّحه اللَّهُ،فهو صَحِيح وصَحاح ،بالفتح،و كذلك صَحِيحُ الأَدِيم وصَحاحُ الأَدِيم، بمعنى، أَي غير مقطوع، وهو أَيضًا البراءَة من كل عيب وريب"[1].

وعلى هذا فمستوى الصحة اللغوية أو المستوى الصوابي هو: المستوى اللغوي الخالي من العلة والسّقم والعيب. أي هو: "مراعاة العرف اللغوي المقتصر على بيئة خاصة في زمن خاص، مع اعتبار التطور في اللغة، يتوافق معه المتكلم ويلاحظه الباحث بهذه الصفات"[2]، "فالمستوى الصوابي معيارٌ لغوي يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال، وهو كالصوغ القياسي لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويين، وإنما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي

على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال"[3]، وهو "يتعلق بنشاط المتكلم[4]؛ إذ هو معيار يراعيه في كلامه –عن غير قصد في الغالب– ويُتنبه أو يَتنبه له قصدًا إذا حدثت مخالفة له، أو إذا كان في موقف التعلم للغة، حيث يلقن من قواعد النحو وجداول التصريف ما يجب عليه مراعاته في استعمال اللغة المتعلمة"[5].

و"هناك محاور ترتكز عليها الجملة التي تُعد صحيحة نحويًّا ودلاليا في اللغة، هي:

1. وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمد المنطوق بالمعنى الأساسي.
2. مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النحوية السابقة.
3. علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة.
4. السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أكان سياقًا لغويًّا أم غير لغوي"[6].

وعلى هذا فـ"الوظائف النحوية[7] تمد الجملة بالمعنى النحوي، وهذا المعنى النحوي الأولي له نظامه الخاص الذي تختلف درجاته، والنظام النحوي يتكفل ببيان هذا التدرج، فهناك صيغ نحوية مقبولة وصيغ غير مقبولة، وبعضها مسموح به في الشعر دون النثر، وبعضها مسموح به في بعض أنواع التعبير كالأمثال مثلا... فالصحة الدلالية مشروطة بالصحة النحوية، ودلالة المفردات تعد دلالة أولية كذلك، وهي قابلة للتشكيل والتغيير حسب وضعها في الإطار النحوي، وكسر دلالة المفردات الأولية يؤدي إما إلى الخطأ الدلالي مع الصحة النحوية... وإما إلى الانتقال إلى المستوى المجازي في التعبير وذلك باستخدام المفردات في غير مواضعها التي يحددها لها معدل الاستخدام، بل في مواضع جديدة ومقبولة في الوقت نفسه"[8].

وقد كانت للعلماء المحدثين جهود كبيرة في مجال النقد اللغوي؛ لبيان ما يُعتد به في تصويب وتصحيح أو تخطئة ورد الاستخدام اللغوي، ومن الموارد اللغوية التي اختلف حولها نقاد اللغة المحدثون ((لغة المصنفين))؛ فالمنثور من كلام العرب ينقسم على قسمين؛ قسم دُوِّن وكُتب، وقسم تلقاه العلماء مشافهة فدونوه في مصنفاتهم اللغوية من معاجم وكتب نحو وأدب وغير ذلك، ومن القسم الثاني ما لم يدوَّن وما لم يصل ليد العلماء والباحثين في عصور ما بعد نطق العرب به[9]، ولما كان الأمر كذلك قسم البحث كلامه عن المنثور من لغة العرب على هدى هذين القسمين؛ فيقسم الكلام إلى قسمين؛ أولهما: لغة المصنفين، ثانيهما: مشافهات العرب[10].

والمصنفوون "جماعة من المولَّدين –من غير الشعراء– اهتمت بالتصنيف في الفقه، أو في الحديث، أو في الأدب، أو في التاريخ، أو في علوم اللغة، أو في غير ذلك من مجالات التصنيف"[11]، وقد عدَّ البحث من تراثهم مشافهات العرب التي دُونت عنهم مجموعة في كتب الأمثال والخطب[12]؛ وتعد من لغة المصنفين لإقرارهم بلغتها بدليل نقلهم لها كما تفوه بها أصحابها، ونقلها رواتها دون تلحين لها.

والمصنفون عند نقدة اللغة "كغيرهم من الناس، يتكلمون أو يصنفون فيخطئون أو يصيبون؛ وذلك لأنهم غير مطبوعين على العربية، وإنما هم أعاجم استعربوا بالتعليم، فليس ببعيد أن يجري على لسانهم أو في كتبهم ما لم يُفْطَروا عليه من دقائق الفصحى في اللفظ أو التصريف أو التركيب"[13].

وقد كان "لعلماء اللغة إزاء لغة المصنفين مما يجري على خلاف المشهور[14] اللغوي أو الوارد المقعَّد رأيين متغايرين: أحدهما الرفض التام، وعدّ ذلك من الخطأ، وقد غلب ذلك المعيار على وجهة القدماء[15] –وهو أمر خارج عن حدود هذا البحث–، والثاني القبول التام، وعده صحيحًا، وقد غلب ذلك المعيار على وجهة المحدثين[16]"[17]، وليس معنى ذلك خلو الساحة قديما ممن كان يصوب استعمال المصنفين، فممن كان يصوب استعمالهم قديما: ابن كمال باشا[18]، وشهاب الدين الخفاجي[19]، أو خلوها حديثا ممن يخطئهم، فممن خطأ المصنفين من المحدثني: شاكر شقير اللبناني[20]، وأحمد العوامري[21]، وإبراهيم اليازجي[22].

وقد قصد البحث إلى تتبع بعض المنقول –على سبيل المثال لا الحصر– عن عدد محدود من اللغويين المحدثين؛ يبين وجهة نظرهم تجاه المسألة، مع التعقيب عليها والرد على بعضها؛ بما يوضح وجهة نظر الباحث.

أهمية البحث أسباب اختياره:

تتمثل أهمية البحث في دراسة طائفة من آراء نقاد اللغة المحدثين حول اعتبار لغة المصنفين معيارًا للصواب اللغوي، من قبول أو رفض أو توسط، كما حاول البحث أن يرجح –بالأدلة العلمية– ما يراه مناسبًا في هذه القضية؛ بما يخدم اللغة العربية في العصر الحديث.

أهداف البحث:

يهدف البحث للوصول إلى عدة نتائج من أهمها:

1. بيان المقصود بالصحة اللغوية والصواب اللغوي.

2. بيان المقصود بلغة المصنفين باعتبارها معياريا للتصحيح اللغوي.
3. بيان اختلاف وجهات نظر العلماء المحدثين من نقاد اللغة حول هذا المعيار.
4. التمثيل لاختلاف وجهات نظر العلماء المحدثين من نقاد اللغة حول هذا المعيار.
5. الترجيح لما يراه الباحث مناسبًا، مع التعليل لهذا الرجيح.

منهج البحث:

استخدم الباحث عدة مناهج تداخلت في أثناء إجراء البحث؛ منها المنهج الاستنباطي، وذلك بعد استخدام المنهج الاستقرائي للوقوف على أقوال بعض نقاد اللغة المحدثين حول القضية المدروسة؛ لتحرير المسألة، كما استخدم المنهج التحليلي في تحليل النصوص المستشهد بها، وبيان سياقاتها ودلالتها، وللوصول إلى ما يراه الباحث مناسبا راجحًا في المسألة.

2.القائلون باعتبار لغة المصنفين معيارًا للصواب اللغوي: هناك طائفة من العلماء واللغويين المحدثين اعتبروا لغة المصنفين معيارًا للصواب اللغوي، وأخذوا به في تصويبيهم وتخطيئهم للاستخدامات اللغوية المختلفة؛ ومن هؤلاء:

2. 1 الأستاذ/ عباس أبو السعود:

ومن ذلك قوله: "حرَّمت مجلة المجمع أن يقال: (قد لا يفيد الدواء)؛ أي: بإدخال (قد) على الفعل المنفي، معتمدة في هذا التحريم على أن مثل هذا التعبير لم يرد عن العرب...، وأن (قد) الحرفية مختصة بالفعل الخبري المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء،... والحق أن التعبير الأول عربي صحيح، إذ ورد مثله في الآثار العربية القديمة"[23]، ويستشهد لذلك بقول الفيروزبادي: "والدغدغة انفعال في نحو الإبط، والبضع، الأخمص، وقد لا يكون لبعض الناس"[24].

ويستشهد على صحة قول القائل: (متشرد) بمعنى: مُشَرَّد بقوله: "والحق أن كلا التعبيرين صحيح –يعني: (مشرد، ومتشرد)– ... قال ابن منظور: وفي الحديث أن النبي ﷺ قال لخَوَّات بن جبير: «ما فعل شرادك؟»[25] يعرض بقضيته مع ذات النحيين في الجاهلية، وأراد بشارده أنه لما فزع من تشرد الأرض خوفا من التبعة، وقال الأصمعي، وتشرد القوم ذهبوا[26]"[27].

ويقول: "نكر بعض الأدباء أن يقال: (التحق الطالب بالجامعة التحاقًا)؛ بمعنى: لحقها، وانتظم بها، من (اللحاق) بمعنى الإدراك، أو من (اللُّحُوق) بضمتين بمعنى اللزوم، يقال: (لحقه الثمن) إذا لزمه. والحق أن

هذا الفعل مساير للقواعد، وإن لم تذكره المعاجم؛ لأن من المعاني التي يأتي لها (افتعل) الاجتهاد والطلب، مثل: (اكتسب فلان)، ... ومثلها (التحق) أي: اجتهد وطلب اللحاق أو اللُّحُوق"[28]، ثم يستشهد على كلامه بنص وَرَد ليزيد بن معاوية ورد في جمهرة خطب العرب: "فقال يزيد: يا أمير المؤمنين، إن للشاهد غير حكم الغائب، وقد حضرك زياد وله مواطن معدودة بخير لا يفسدها التظني[29] ولا تغيرها التهم، وأهلوه أهلوك التحقوا بك وتوسطوا شأنك، فسافرت به الركبان وسمعت به أهل البلدان حتى اعتقده الجاهل وشك فيه العالم، فلا تتحجر يا أمير المؤمنين ما قد اتسع وكثرت فيه الشهادات وأعانك عليه قوم آخرون"[30].

2.2الأستاذ/ أحمد محمد شاكر:

فتراه يقول عن لغة الشافعي: "الشافعي لغته حجة، لفصاحته وعلمه بالعربية، وأنه لم يدخل على كلامه لكنة، ولم يُحفظ عليه خطأ أو لحن، ...، فما وجدناه فيه[31] مما شذَّ عن القواعد المعروفة في العربية، أو كان على لغة من لغات العرب لم نحمله على الخطأ، بل جعلناه شاهدًا لما استعمل فيه، وحجة في صحته، واستنبطنا من ذلك بعض المسائل، ولعله فاتنا من غيرها"[32]، ويقول: "والشافعي يكتب ويتكلم بلغته على سجيته، فهو يتخير من لغات العرب ما شاء، وهو حجة في كلامه وعباراته"[33]، كما أنه يسوق في خلال تحقيقه للرسالة ما يزيد عن خمسين فائدة لغوية مستقاة من كلام الشافعي، مستشهدا لها بمئات الشواهد من منثور تصنيف الشافعي في الرسالة، وهذا من طبائع الأمور، فقد أخذ الشافعي لغته من منبعها العذب، فإنه "يُروى عن الشافعي: أقمت في بطون العرب عشرين سنة، أخذت أشعارها ولغاتها، وحفظت القرآن، فما علمت أنه مر بي حرف إلا وقد علمت المعنى والمرد، ما خلا حرفين"[34]، ولا ننسى أقوال الشافعي: "من عرف الحديث قويت حجته، ومن نظر في النحو رق طبعه، ومن حفظ القرآن مثل قدره، ومن لم يصن نفسه لم يصنه العلم"[35]، وقوله: "يا ربيع، رضا الناس غاية لا تدرك فعليك بما يصلحك فالزمه، فإنه لا سبيل إلى رضاهم، واعلم أن من تعلَّم القرآن جل في عيون الناس، ومن تعلم الحديث قويت حجته، ومن تعلم النحو هيب، ومن تعلم العربية رق طبعه، ومن تعلم الحساب جل رأيه، ومن تعلم الفقه نبل قدره، ومن لم يضر نفسه لم ينفعه علمه، وملاك ذلك كله التقوى"[36].

ومما علق به الأستاذ/ أحمد شاكر على قول الشافعي: "قال: فأَبِن الدلالة في أنه إذا قام بعض العامة بالكفاية أخرج المتخلفين من المأثم؟"[37]. قال الأستاذ/ أحمد شاكر: "الشافعي يكثر التنويع في استعمال

حروف الجر، ويعلو في عبارته عن مستوى العلماء، ولذلك لم يرضَ بعض قارئي الأصل عن كلمة (في) هنا، فربى عليها، وألصق باء بالألف، فصارت (بأنه)"[38].

ويعلق على قوله: "يشتمل الرجل على الصَّمَّاء"[39]، قائلا: "واللفظ الوارد في الأحاديث وكتب اللغة (يشتمل الصَّماء)، وما هنا له وجه صحيح؛ لأن فعل (اشتمل) غير متعدٍ، فإذ عُدِّي جيء بحرف (على)، وقولهم: (اشتمل الصماء) ليس تعدية للفعل، بل هو مفعول مطلق، كأنه قال: (اشتمل الاشتمالة الصَّماء)، وهو معنى مجازيّ، تشبيها لهيئته حين اشتماله بالشيء الأصم لا منفذ له، فكذلك إذا قيل: (اشتمل على الصماء) كان مجازًا أيضا، كأنه قيل: (اشتمل على الهيئة الصماء) فهذا وجه"[40]. والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى في البحث.

3.القائلون بعدم اعتبار لغة المصنفين معيارًا للصواب اللغوي: هناك طائفة من العلماء واللغويين المحدثين لم يعتبروا لغة المصنفين معيارًا للصواب اللغوي، وأخذوا به في تصويبيهم وتخطيئهم للاستخدامات اللغوية المختلفة؛ ومن هؤلاء:

1.3الشيخ إبراهيم اليازجي:

يقول الشيخ إبراهيم اليازجي: "ويقولون: (غصن يانع)؛ أي: نضير أو رطب، وكذا: (زهرة يانعة)، و(روض يانع)، ولا يأتي ينع بهذا المعنى، إنما يقال: (ثمر يانع وينيع)؛ أي: ناضج، و(قد ينع الثمر)، و(أينع): إذا أدرك وحان قطافه، و(اليانع) أيضا: من كل شيء، و(ثمر يانع): ذو لون. ومن الغريب أن هذا الوهم ورد في كلام أناس من المتقدمين، وممن وهم فيه الحريري صاحب ((درة الغواص))[41] قال في المقامة النصيبية: (وكان يوما حامي الوديقة[42]، يانع الحديقة[43]"[44]، وخطَّأ كذلك الشريشي –شارح ((مقامات الحريري))– في تفسيره (يانع الحديقة) "بقوله: (يانع زهره)، وكذا في قوله: (وزهر غصن يانع)[45].

ويقول أيضا: "أشهرت الأمر، وأشهرت عليه السلاح، وأمر مشهور، وسيف مشهر، فيفرقون بين الأمر والسيف في صيغة المفعول، وقد جاء من هذا[46] في كلام الأولين قول سليمان بن عبد الملك: (أنا الملك الشاب السيد المهاب)[47] رواه المسعودي في ((مروج الذهب))، وهذا يدل على أن هذا الغلط قديم يتصل بأوائل عهد الإسلام، وقد وهم فيه أناس من أكابر الشعراء، وجهلة الكتاب؛ لندرة كتب اللغة في أيامهم، واعتمادهم في تحملها على السماع مع ما دخلها من الفساد والتحريف[48]"[49].

ويقول: "ويقولون: انفرط العقد؛ أي انتثر وتبدد، وهو من أوضاع العامة صيغة ومعنى، ومن الغريب أن هذا اللفظ ورد في كلام ابن حجة الحموي في خزانة الأدب، وهو قوله في الكلام على نوع الانسجام: (لئلا ينفرط لعقودها نظام)[50]، ومثله بعد صفحات (ينفرط سلكه)[51]، فجعل الانفراط للسلك، وهو أغرب؛ لأن المتعارف في معنى هذه اللفظة عند العامة الانتثار"[52].

إلا أن الأمر ليس تعنتا أو تعسفا من قبل الشيخ إبراهيم اليازجي، لكنه في مواضع يمثل ببعض أقوال المصنفين، ولا أقول يستشهد، فالاستشهاد يأتي لبناء قاعدة، أما التمثيل يأتي لتوضيحها بعد بنائها وتقريرها، ومن ذلك قوله: "وقد تضافرت على هذا الاستعمال[53] أقوال مشاهير الكتاب من المولَّدين، فمن ذلك ما جاء في مروج الذهب للمسعودي: (قال ابن حمدون: فتعجبت من ذلك في أول أمره، ثم تبينت القصة، فإذا أنه يتوفر من ذلك كل شهر مال عظيم)[54]"[55].

2.3الدكتور/ عبد الفتاح سليم:

فتراه يقول: "والقارئ للمقدمة[56] يدرك مبلغ ما أصاب العربية في بلاد المغرب من فساد على ألسنة الخاصة في القرن الثامن الهجري، ومنه يتبين ضعف الإحساس بالخطأ اللغوي، أو التجاوز عنه مادام المعنى مفهومًا"[57]، ويضرب بعد ذلك الأمثلة على ما يقول من المقدمة؛ ومن ذلك: "استعمال (أثناء) استعمال الظرف، دون حرف الجر (في)، قال –أي ابن خلدون-: "أو مسائل في اللغة والنحو مبثوثة أثناء ذلك متفرقة"[58]... والمعروف أن (أثناء) ليست ظرفا، وإنما هي بمعنى تضاعيف الشيء، جمع: ثِنْي، ولم نقف على من أجاز استعمال ابن خلدون إلا ما جاء عن المجمع اللغوي أخيرا"[59].

ومما خطأه أيضا: "استعمال (عوائد) جمعا لـ(عادة)، ويكاد ابن خلدون لا يستعمل إلا هذا الجمع، قال: واستبدلت به عوائد الأمم والأجيال"[60]"[61].

4– مداخلة وترجيح:

لعل الدافع لرافضي هذا المعيار وعيهم بالفرق بين السليقة اللغوية ودراسة اللغة، "فقد تتحقق سلامة الأداء اللغوي دون الدراية بهذه القواعد، وقد تتوفر الإحاطة التامة بالقواعد اللغوية ولا تتحقق سلامة الأداء اللغوي عند من يتقنها ويحفظها"[62]، وما دفع القابلين لهذا المعيار "ربما كان الحاجة إلى التوسع اللغوي ممن يغلب على الظن أنهم لم يلهجوا بهذا إلا لثقتهم في استقامة عربيته ...، وما منهم من أحد[63] إلا نال

حظًّا من اللغة وافرًا؛ إذ إن كثيرا من العلوم التي ألَّفوا فيها تحتاج إلى المهارة اللغوية، والبصر بمناحي كلام العرب؛ حتى تتاح لهم جودة الاستنباط، واستخلاص الرأي"[64].

4-1- تعليق على مسألة مما سبق:

سبق بيان رفض الدكتور/ عبد الفتاح سليم لجمع (عادة) على (عوائد)، ونسبة هذا الجمع إلى الخطأ واللحن، ويرى البحث صحة هذا الجمع؛ حيث قال به ابن منظور في قوله: "لوقوع ذلك فيه، وجريًا على عوائد الناس في نسبة الحوادث"[65] وقال صاحب المصباح المنير عن لفظ عادة: "العادة: معروفة، والجمع: عاد، وعادات، وعوائد"[66]، وتكلم به عالم متبحر كابن خلدون، فقد كرره أكثر من عشرين مرة في ((مقدمته))[67].

وممن استعملوا هذا الجمع: ابن كثير –وهو من هو من العلم والدراية والتبحر في أنواع العلوم– في قوله: "ما عودتكم من جميل عوائد"[68]، وعبد الرحمن الجبرتي في قوله: "حكم عوائد البلاد"[69]، وقوله: "وكانت لهم عوائد وقوانين قديمة"[70]، ومحمد بن عبد الله بن محمد اللواتي أبو عبد الله المعروف بابن بطوطة في قوله: "ولأهل مكة عوائد حسنة"[71]، وقوله: ومن عوائد هذه البلاد"[72]، وقوله: "ومن عوائد هذا الأمير"[73]، وقوله: "فأول ما غيرت من عوائد السوء مكث المطلقة في ديار المطَلِّقين"[74]، وجمال الدين أبو المحاسن في قوله: "كما هي عوائد أوائل الدول"[75]، وقوله: "وكانت من أجمل عوائد الملوك وأحسنها"[76]، وأبو الفتح ضياء الدين الموصلي في قوله: "وقد استمر الناس في عوائدهم تهاونا"[77]، والقلقشندي في قوله: "فتفخمت قواعدهم، وجرت على عوائد الخلفاء والملوك في غالب الأمور"[78]، وقوله: "كان من عوائد مكاتبة الأدنى"[79]، وقوله: "وجرت عوائد ملوك الأقاليم بالتشريف من خزائننا العالية"[80]، وقوله: "كانت منه من عوائد الوفاء المألوفة"[81]، والتلمساني في قوله: "ما هكذا كانت عوائد العرب"[82]، وقوله: ما جرت به عوائد أهل المشرق"[83]، وقوله: "مع الجريان على عوائد مملكته"[84]، ومحمد بن عبد الرحمن المغربي أبو عبد الله في قوله: "وذكر اختلاف عوائد الناس في التسحير[85]، فمنهم من يسحر بالآيات والأذكار، ومنهم من يسحر بالطبلة"[86]، وابن جزي في قوله: "بل يرجع إلى عوائد الناس"[87]، وقوله: على حسب عوائد البلاد"[88]، وقوله: "يختلف باختلاف عوائد الناس"[89]، وابن حجر العسقلاني في قوله: "والأمر في ذلك على عوائد البلاد"[90]، وعبد الملك الجويني أبو المعالي في قوله: "هي جارية على عوائد مطردة"[91]،وعلي بن عبد الكافي السبكي في قوله: "هذان فرعان على قاعدة الحسن والقبح جرت

عوائد الأصحاب بذكرهما بعد إبطال مذهب المعتزلة"[92]، وقوله: "وقد علم من عوائد الشرع أنه يعلق الحكم على مظانها المنضبطة"[93]، وقوله: "زجرا لهم عن عوائد الجاهلية"[94]، وإبراهيم بن موسى المالكي: "فإنه يعتبر فيه عوائد الناس من الاحتلام أو الحيض"[95]، وابن القيم في قوله: "فلم يبح لنا قط أن نرد ذلك إلى رأي ولا قياس، ...، ولا سياسة ملوك ولا عوائد الناس"[96]، وعثمان الشهروزي في قوله: "إن المراد بالعشَاء فيه صلاة العشاء ... على ما نقله أولا في عوائد العرب في أكلة العَشَاء"[97][98].

4-2- رأي وتعليق:

يرى البحث هنا قبول رأي متوسط بين القائلين بقبول هذا المعيار والرافضين له، فلا يرى الأخذ بكلام كل المصنفين، ولا يرى رفض كلامهم، ولا يرى كذلك الاقتصار على اللغويين فقط كما فعل بعض المتوسطين[99]، ولكنه يرى قبول ما جاء به اللغويون الموثوق بعلمهم ولغتهم، ولا يعني هذا استبعاد أصحاب الحواشي والشروح؛ كما يرى البعض "أنه لا وجه للاعتداد بلغة المتأخرين منهم، من أصحاب الحواشي والتعليقات، وجَمَعة الآراء؛ إذ هَمُّ هؤلاء منصرف إلى الجمع والتوفيق والترجيح والتدريس، دون أن يفطنوا لما قد يقع في كلامهم من لحن خفي"[100]، فإذا كان أصحاب الحواشي والشروح قد شغلوا أنفسهم بالجمع والتوفيق والتدريس، فأي لغة كانوا يجمعون، وأي آراء كانوا يوفقون بينها، وبأي لغة كانوا يُدَرِّسون، وأي علم كانوا يُعَلِّمون ويتعلمون؟ إنهم كانوا يجمعون علم العربية، ويوفقون بين آراء علمائها الأوائل، ويُدَرِّسون بالعربية ويُعلِّمونها، ويتعلمونها، وبعد كل هذا ألا ينالهم من مصاحبتها ما ينال من صَاحَبَ حامل المسك[101]؟! فإما أن تنمو عندهم سليقة لغوية سليمة، وإما أن يحسنوا أداء ما تعلموا وعلَّموا. نعم هناك من هؤلاء من اشتهر عنهم اللحن وضعف اللغة العملية، ويمكن استبعادهم، أو إن أردنا الدقة استبعاد ما لم يوافق العربية بوجه من استعمالاتهم، ولكن جلهم لم يُعرف عنه اللحن، ولا فشوه في ألسنتهم، فَلِمَ لا يؤخذ بمقولهم في مصنفاتهم؟!

وعن باقي العلماء والمصنفين هناك إشارة مهمة لابد من التنبيه عليها، فالعربية —كما يقول أساتذتنا— كتاب واحد، وقل أن تجد عالِمًا قديمًا تبحر في علم ولا علم له بباقي العلوم، فالأمر عندهم يختلف عن أيامنا هذه، فلا تجد مثلا طبيبًا أو مهندسًا أو مؤرخا لو طُلِب إليه أن يكتب ورقة باللغة العربية الصحيحة —وليست الفصيحة— ما استطاع، فلم يكن الطبيب أستاذًا في مجاله خالي الوفاض في باقي المجالات، فالعالم كان -كما يقولون- موسوعيًّا، وكثيرًا ما نجد في تراجم هؤلاء: الفقيه المحدث اللغوي الطبيب، أو ما

شاكل ذلك، فَلِمَ لا نأخذ بلغتهم إن وافقت العربية ولو بوجه، وقد سبق ومثل البحث بعشرات الشواهد من منثور المصنفين تؤيد ما قاله ابن خلدون بجمع (عادة) على (عوائد)، والذي خطأه أحد اللغويين المحدثين الذي طالما اشتغل في مجال النقد اللغوي، وأيد البحث استعماله بما جاء في أحد المعاجم العربية.

ويجب أن ينبه البحث على أن عوائد الكُتَّاب والمصنفين تختلف وأساليبهم تتباين، وقد يشتهر استعمال معين في قُطر معين على ألسنة الخواص من المؤلفين والكتاب، وهذه الظاهرة قائمة في أيامنا هذه، ففصحى مصر تختلف عن فصحى دول المغرب العربي، وتختلف الفصحتان عن فصحى الشام وما تاخمها، ويختلفوا بدورهم عن فصحى الجزيرة وما جاورها، ولكن هذه الاختلافات تقع في حيز القواعد اللغوية السليمة، غاية الأمر تفضيل استعمال على آخر وكلاهما صحيح.

على أن البحث لا يرى أن تؤخذ لغة المصنفين على علاتها، لكنه التمهل قبل رفضها، فيجب قبل رفض لفظة ما أو استعمال ما أو تركيب ما أن يُبحث مدى تواتر هذا المنقود من اللغة في مصنفات أخرى، لعلماء من أقطار أخرى، صنفوا في مجالات أخرى، فإن وافق هذا التواتر تأييدا –ولو فرديا– من أهل الصنعة من أصحاب المعاجم أو مصنفي اللغة[102]؛ فلا معنى لرفضه، وإن لم يوافق يُنظر في حال من دار على أسنة أقلامهم هذا الاستخدام، فإن وافق حالهم –أو حال بعضهم– من يُوثَق بعربيته –كالشافعي مثلًا– أو ممن اشتغلوا بجانب علومهم التي نَبَهُوْا واشتهروا فيها بعلم العربية فلا مجال لرفض استخدامهم، وإن لم يوافق فالرفض حفاظًا على متانة اللغة من التبديل والتحريف.

وهناك طائفة من المصنفين يجب أن يكون الحذر مع لغتهم أقل، وهم من صنفوا في مجال علوم القرآن الكريم، فمدارسة علوم القرآن تحتاج إلى علم العربية، يقول في ذلك صاحب ((الإتقان)) فيما يحتاجه المفسر: "يجوز تفسيره[103] لمن كان جامعا للعلوم التي يحتاج المفسر إليها وهي خمسة عشر علما: أحدها: اللغة؛ لأن بها يعرف شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع، قال مجاهد: لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالما بلغات العرب...، ولا يكفي في حقه معرفة اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركًا وهو يعلم أحد المعنيين والمراد الآخر، الثاني: النحو؛ لأن المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب، فلا بد من اعتباره...، الثالث: التصريف؛ لأن به تعرف الأبنية والصيغ، قال ابن فارس[104]: ومن فاته علمه فاته الْمُعَظَّم –أي: فاته الشيء العظيم–؛ لأن (وجد) مثلا كلمة مبهمة، فإذا صرفناها اتضحت بمصادرها، وقال الزمخشري[105]: من بدع التفاسير قول من قال: إن (الإمام) في

قوله تعالى: {يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ}[106] جمع (أم) وأن الناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم دون آبائهم. قال: وهذا غلط أوجبه جهل بالتصريف، فإن (أمًّا) لا تجمع على (إمام)، الرابع الاشتقاق؛ لأن الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين اختلف المعنى باختلافهما كـ(المسيح) هل هو من السياحة أو المسح، الخامس والسادس والسابع المعاني والبيان والبديع؛ لأنه يعرف بالأول خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالثاني خواصها من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، وبالثالث وجوه تحسين الكلام، وهذه العلوم الثلاثة هي علوم البلاغة، وهي من أعظم أركان المفسر لأنه لا بد له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز وإنما يدرك بهذه العلوم"[107].

ويقول العكبري: "فأول مبدوء به من ذلك[108] تلقف ألفاظه عن حفاظه، ثم تلقى معانيه ممن يعانيه، وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه ويتوصل به إلى تبيين أغراضه ومغزاه معرفة إعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه، والنظر في وجوه القراءات المنقولة عن الأئمة الأثبات"[109].

فإذا كانت هذه شروط أهل الصنعة الواجب توافرها في صاحبها، فإنها أحاطت بعلوم اللغة ودقائقها، ولم تُبْقِ شيئًا منها، فبديهي أن يُفطر صاحبها على سلامة اللغة في غالب الأحوال.

ومن هذه العلوم أيضا علم الفقه، فصاحبه لابد أن يكون على وعي لغوي يكفيه لتجنب اللحن –على غلبة الظن– فقد قال الآمدي عن علم العربية في مجال الفقه: "وأما علم العربية فلتوقف معرفة دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة، وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغة من جهة الحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والحذف والإضمار، والمنطوق والمفهوم، والاقتضاء والإشارة، والتنبيه والإيماء، وغيره"[110].

كما جعل صاحب ((الإبهاج)) معرفة علم العربية لازمًا لمعرفة ما يتعلق بالأحكام من الكتاب والسنة، قال: "وسادسها[111]: علم العربية؛ لغة، ونحوًا، وتصريفًا، فلتعرف القدر الذي يُفهم به خطاب العرب، وعاداتهم في الاستعمال إلى حد يميز به من صريح الكلام وظاهره، ومجمله ومبينه، وحقيقته ومجازه، وعامه وخاصه"[112].

والشافعي أوضح مثال على تبحر الفقهاء في علوم اللغة –نعم ليس كل فقيه الشافعي، لكن مهما تفاوتت الأمور، فالفقيه لابد أن يكون على علم ووعي بمسالك اللغة.

كما جعل الأسنوي علوم العربية من قوام الفقه حيث قال: "فإن علم الحلال والحرام الذي به صلاح الدنيا والأخرى –وهو المسمى بعلم الفقه– مستمد من علم أصول الفقه وعلم العربية؛ فأما استمداده من علم الأصول فواضح وتسميته بأصول الفقه ناطقة بذلك، وأما العربية فلأن أدلته من الكتاب والسنة عربية، وحينئذ فيتوقف فهم تلك الأدلة على فهمها والعلم بمدلولها على علمها"[113].

ويأتي في المرتبة التالية بعد هذين العلمين علم الحديث؛ يقول النووي رحمه الله: "قال العلماء: وينبغي لقارئ الحديث أن يعرف من النحو واللغة وأسماء الرجال ما يسلم به من قوله ما لم يقل، وإذا صح في الرواية ما يعلم أنه خطأ فالصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف أنه يرويه على الصواب ولا يغيره في الكتاب، لكن يكتب في الحاشية أنه وقع في الرواية كذا وأن الصواب خلافه كذا"[114].

ويقول السيوطي: "ينبغي للشيخ ألَّا يروي حديثه بقراءة لحان أو مصحف، وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف، فقد قال الأصمعي: إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله ﷺ:«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ»[115] لأنه لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه"[116].

وجاء فيه كذلك: "وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف. روى الخطيب عن شعبة قال: من طلب الحديث ولم يبصر العربية كمثل رجل عليه برنس وليس له رأس. وروي أيضا عن حماد بن سلمة قال: مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة ولا شعير فيها"[117].

خاتمة:

وقف البحث –بعد أن وصل إلى نهايته بحول الله وقوته– إلى مجموعة من النتائج؛ منها:

1. وقع اختلاف بين نقاد اللغة المحدثين في مسألة الاحتجاج بلغة المصنفين، وجعلها حجة على اللغة.
2. انقسم نقاد اللغة في هذه المسألة على ثلاثة آراء: رأي يقبل لغة المصنفين جملة، ورأي يرفضها جملة، وثالث يتوسط فيقبل لغة المصنفين من اللغويين فقط، مع استبعاد أصحاب الحواشي والشروح.

3. رجح البحث رأيا وسطًا بين المجيزين جملة والمتوسطين؛ حيث يرى أنه يجوز الاحتجاج بلغة المصنفين اللغويين؛ فيرى قبول ما جاء به اللغويون الموثوق بعلمهم ولغتهم، ومنهم أصحاب الحواشي والشروح، مع اعتبار لغة أصحاب العلوم المتماسة مع علوم اللغة من مفسرين وفقهاء ومحدثين بشروط وضوابط بسطها البحث في موضعها.

كما يوصي البحث ببعض التوصيات منها:

1. اعتناء الباحثين بدراسة النقد اللغوي؛ حيث إن هذا من فروض الوقت –على حد تعبير الفقهاء– ؛ إثراء للغة، ومواكبة لمتطلبات العصر؛ بغير إفراط ولا تفريط.
2. اعتناء المجامع اللغوية، والمؤسسات المهتمة بالدراسات اللغوية، بالدراسات النقدية للغة؛ حتى لا توصم العربية بالعجز والتحجر، ولا توصم بالانفتاح على الحضارة بغير ضابط كما هو الحال في بعض البلدان العربية.

5. قائمة المراجع:

1. الآمدي، علي بن محمد أبو الحسن، 1404هـ، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتاب العربي، بيروت.
2. الإسنوي، عبد الرحمن بن الحسن، 1405هـ، الكوكب الدري، دار عمار، عمان الأردن.
3. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، 1405هـ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي – بيروت.
4. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، 1442هـ، صحيح البخاري، دار طوق النجاة، بيروت.
5. ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي، بدون تاريخ، النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطابعة والنشر، مصر.
6. التلمساني، أحمد بن محمد المقري، 1968م، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، دار صادر، بيروت.
7. الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، بدون تاريخ، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل، بيروت.
8. ابن الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد، 1339هـ/ 1979م، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية – بيروت.
9. ابن جزي، محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي، بدون تاريخ، القوانين الفقهية، بدون دار نشر، بدون بلد.
10. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، 1358م، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار صادر، بيروت.
11. الجوهري، إسماعيل بن حماد، بدون تاريخ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت.

12. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني، 1379هـ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت.
13. الحريري، أبو القاسم بن علي، 1870م، درة الغواص في أوهام الخواص، مكتبة المثنى ببغداد.
14. حسان، تمام، 1421هـ/2001، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة.
15. الحطاب، محمد بن عبد الرحمن المغربي أبو عبد الله، 1398هـ، مواهب الجليل، دار الفكر، بيروت.
16. حماسة، محمد عبد اللطيف، 1420هـ/2000م، النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي"، دار الشروق، القاهرة، 1420هـ/2000م .
17. الحموي، تقي الدين أبو بكر بن عبد الله الأزراري، 1987م، خزانة الأدب وغاية الأرب، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
18. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر، بدون تاريخ، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت.
19. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، 1984م، مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت.
20. الدويني، جمال الدين أبو عمر بن عثمان بن عمر النحوي، 1415هـ/1995م، الشافية في علم التصريف، المكتبة المكية، مكة المكرمة.
21. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، 1413هـ/ 1993م،سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة بيروت
22. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، 1412هـ، المحصول في علم أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت
23. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، 1415هـ/1995م، مختار الصحاح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت .
24. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، بدون تاريخ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

25. السبكي، علي بن عبد الكافي، 1404هـ، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، دار الكتب العلمية – بيروت.
26. أبو السعود، عباس، بدون تاريخ، أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، دار المعارف، القاهرة.
27. ابن سلام، محمد الجمحي، بدون تاريخ، طبقات فحول الشعراء، دار المدني، جدة
28. سليم، عبد الفتاح، 1409هـ/1989م، اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، دار المعارف، القاهرة.
29. سليم، عبد الفتاح، 1411هـ/1991م، المعيار في التخطئة والتصويب "دراسة تطبيقية"، دار المعارف، القاهرة.
30. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر، 1998م، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الكتب العلمية، بيروت.
31. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، 1415هـ، الإتقان في علوم القرآن، الفاروق الحديثة، القاهرة.
32. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بدون تاريخ، تدريب الراوي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
33. الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، بدون تاريخ، الموافقات في أصول الفقه، دار المعرفة، بيروت.
34. الشافعي، محمد بن إدريس أوب عبد الله، بدون تاريخ، الرسالة، در الكتب العلمية، بيروت.
35. شقير، شاكر اللبناني، 1891م، لسان غصن لبنان في انتقاد العربية العصرية، المطبعة العثمانية، لبنان.
36. أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر ابن حيان، 1987، كتاب الأمثال في الحديث النبوي، الدار السلفية، بومباي الهند.
37. صفوت، أحمد زكي، بدون تاريخ، جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، المكتبة العلمية، بيروت.
38. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهروزي أبو عمر، 1407هـ، فتاوى ابن الصلاح، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، بيروت.

39. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، 1387هـ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
40. العسكري، أبو هلال، 1988م، كتاب جمهرة الأمثال، دار الفكر، بيروت.
41. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن ا لحسين بن عبد الله، بدون تاريخ، التبيان في إعراب القرآن، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
42. العوامري، أحمد بك، 1354هـ/1935م، بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة.
43. عيد، محمد، بدون تاريخ، المستوى اللغوي "للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة.
44. الغلاييني، مصطفى، 1927م، نظرات في اللغة والأدب، بدون دار نشر، بيروت.
45. ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، 1418هـ/1997م، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
46. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، بدون تاريخ، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت.
47. القلقشندي، أحمد بن علي، 1987م، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الفكر، دمشق.
48. ابن القيم، محمد بن ابي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، 1973م، إعلام الموقعين، دار الجيل، بيروت.
49. ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي أبو الفداء، بدون تاريخ، البداية والنهاية، مكتبة المعارف – بيروت.
50. ابن كمال باشا، 1344هـ، التنبيه على غلط الجاهل والنبيه، مطبعة الشروق، دمشق.
51. اللواتي، محمد بن عبد الله بن محمد أبو عبد الله، 1405هـ، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار "المعروفة برحلة ابن بطوطة"، مؤسسة الرسالة، بيروت.
52. المسعودي، بدون تاريخ، مروج الذهب، درا الكتب العلمية، بيروت.
53. مسلم، بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، بدون تاريخ، صحيح مسلم، ،دار إحياء التراث العربي، بيروت.

54. المغربي، عبد القادر، 1949م، عثرات اللسان، المجمع العربي، دمشق.
55. ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، بدون تاريخ، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
56. الموصلي، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، 1995م، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المكتبة العصرية – بيروت.
57. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، بدون تاريخ، مجمع الأمثال، دار المعرفة، بيروت.
58. النجار، محمد علي، بدون تاريخ، لغويات، نشر جامعة الأزهر للنشر والتأليف والترجمة، دار الكتاب العربي بمصر.
59. النووي، أبو زكريا يحي بن شرف بن مري، 1392هـ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
60. اليازجي، إبراهيم، 1984م، لغة الجرائد، دار مارون عبود، لبنان.

الهوامش

(1) ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، بدون تاريخ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 507/2، وانظر: الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، 1415هـ/1995م، مختار الصحاح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ص150.

(2) عيد، محمد، بدون تاريخ، المستوى اللغوي "للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة، ص10.

(3) حسان، تمام، 1421هـ/2001، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ص72.

(4) على اعتبار أن الكلام هو الصيغة الأصيلة للغة، والكتابة تعبير عن الكلام بصورة مرئية.

(5) عيد، محمد، بدون تاريخ، المستوى اللغوي "للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة، ص12.

(6) حماسة، محمد عبد اللطيف، 1420هـ/2000م، النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي"، دار الشروق، القاهرة، 1420هـ/2000م، ص52.

(7) ويدخل ضمن هذه الوظائف: الوظائف الصرفية، فالصرف بعض النحو في معناه الأشمل، فإذا كان النحو هو انتحاء سمت كلام العرب، فإن الصرف هو انتحاء سمت بنية الكلمة باعتبار ذلك من انتحاء سمت كلام العرب.

(8) حماسة، محمد عبد اللطيف، 1420هـ/2000م، النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي"، دار الشروق، القاهرة، 1420هـ/2000م، 57-58 بتصرف.

(9) فعلى سبيل المثال يُحكى عن الكسائي أنه "سافر في بادية الحجاز مدة للعربية، فقيل: قدم وقد كتب بخمس عشرة قنينة حبر" انظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، 1413هـ/ 1993م، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة بيروت، 132/9. وقد فعل الكسائي هذا متأسيا بأستاذه الخليل بن أحمد، حيث يُروى أن الكسائي أعجب بعلم الخليل، "فسأله يوما: عمَّن أخذت هذا العلم؟ قال: من بوادي الحجاز" انظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي أبو الفداء، بدون تاريخ، البداية والنهاية، مكتبة المعارف – بيروت 202/10، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر، بدون تاريخ، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت 404/11، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، 1358م، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار صادر، بيروت، 169/9. وفي هذا "قال يونس بن حبيب: قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ" ابن سلام، محمد الجمحي، بدون تاريخ، طبقات فحول الشعراء، دار المدني، جدة، 25/1، الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، 1412هـ، المحصول في علم أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، 214/1. ويقول الشافعي: "لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه نبي" الشافعي، محمد بن إدريس أوب عبد الله، بدون تاريخ، الرسالة، در الكتب العلمية، بيروت، ص42.

(10) من المعلوم أن الأصل في اللغة هي الكلام المنطوق، فالمنطوق في مجال اللغة مقدم على المكتوب، فالكتابة ما هي إلا ظل اللفظ المرسوم، ولكن إذا كان هذا الظل هو الباقي من منثور العرب، ففضل البحث دراسة ما وصل إلى الباحثين تامًّا، وسَهُل تداوله بين الدارسين من علماء ومتعلمين.

(11) سليم، عبد الفتاح، 1411هـ/1991م، المعيار في التخطئة والتصويب "دراسة تطبيقية"، دار المعارف، القاهرة، ص135.

(12) ومن كتب الأمثال والخطب على سبيل المثال لا الحصر: المفضل الضبي، ابن محمد بن يعلى بن سالم، 1403هـ /1983م، الأمثال، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، 1987م، المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، بدون تاريخ، مجمع الأمثال، دار المعرفة، بيروت، وغيرها كثير، صفوت، أحمد زكي، بدون تاريخ، جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، المكتبة العلمية، بيروت.

(13) سليم، عبد الفتاح، 1411هـ/1991م، المعيار في التخطئة والتصويب "دراسة تطبيقية"، دار المعارف، القاهرة، ص135.

(14) ويعني الكلام هنا ما جرى على خلاف المأثور لأنه محل الاستشهاد، بخلاف ما جاء على المأثور فلا شاهد فيه، لأنه جاء مطابقا للقاعدة المستقرة

(15) منهم الأصمعي الذي خطأ بعض المصنفين في استعمال (كل) و(بعض) معرفة بـ(ال)، راجع: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر، 1998م، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الكتب العلمية، بيروت، 149/2، ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، بدون تاريخ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 119/7-120، ومنهم الحريري، أبو القاسم بن علي، 1870م، درة الغواص في أوهام الخواص، مكتبة المثنى ببغداد، والذي يتضح من عنوانه أنه يصحح ما أخطأ فيه خاصة زمانه من المصنفين وغيرهم. انظر في تفصيل ذلك: سليم، عبد الفتاح، 1411هـ/1991م، المعيار في التخطئة والتصويب "دراسة تطبيقية"، دار المعارف، القاهرة، ص135 وما بعدها.

(16) ومنهم الشيخ/ عبد القادر المغربي الذي أجاز قول العامة: (فَحَّمَ الصبي) بتشديد الحاء لوروده في لغة بعض المصنفين. راجع: المغربي، عبد القادر، 1949م، عثرات اللسان، المجمع العربي، دمشق، ص104. والشيخ/ مصطفى الغلاييني الذي أجاز جمع (عرب) على (عربان) لوروده في لغة بعض المصنفين. راجع: الغلاييني، مصطفى، 1927م، نظرات في اللغة والأدب، بدون دار نشر، بيروت، ص44، والأستاذ/ عباس أبو السعود، والعلامة/ محمود شاكر. وسيأتي في أقوالهما شيء من التفصيل.

(17) سليم، عبد الفتاح، 1411هـ/1991م، المعيار في التخطئة والتصويب "دراسة تطبيقية"، دار المعارف، القاهرة، ص145، 146.

(18)راجع: ابن كمال باشا، 1344هـ، التنبيه على غلط الجاهل والنبيه، مطبعة الشروق، دمشق، ص4-5 على سبيل المثال

(19)راجع: النجار، محمد علي، بدون تاريخ، لغويات، نشر جامعة الأزهر للنشر والتأليف والترجمة، دار الكتاب العربي بمصر، ص62؛ حيث لم يخطئ بعض المصنفين في تعدية الفعل (أثمر) بنفسه.

(20) فعنون بابا بعنوان: (بيان ما يقع لبعض المشاهير) في كتابه: شقيل، شاكر اللبناني، 1891م، لسان غصن لبنان في انتقاد العربية العصرية، المطبعة العثمانية، لبنان، ص33 وما بعدها.

(21) حيث خطأ بعض المصنفين في استعمال (الواسطة) بمعنى (الوسيلة) راجع: العوامري، أحمد بك، 1354هـ/1935م، بحوث وتحقيقات لغوية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثاني، 258.

(22) وسيأتي عنه تفصيل.

(23) أبو السعود، عباس، بدون تاريخ، أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، دار المعارف، القاهرة، ص21.

(24) أبو السعود، عباس، بدون تاريخ، أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، دار المعارف، القاهرة، ص22. والملاحظ هنا أنه قدم ما قاله المصَنِّف استعمالا على ما قاله نفس المصَنِّف في نفس المصَنَّف كقاعدة.

(25) ذكره بدون إسناد: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، بدون تاريخ، مجمع الأمثال، دار المعرفة، بيروت، 376/1، وابن الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد، 1339هـ/ 1979م، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية – بيروت، 457/2، واستشهد به: ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، بدون تاريخ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 237/3، والجوهري، إسماعيل بن حماد، بدون تاريخ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت، 2504/6، ولم أعثر عليه مسندًا.

(26) انظر نص ابن منظور بتمامه: ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، بدون تاريخ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 237/3.

(27) أبو السعود، عباس، بدون تاريخ، أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، دار المعارف، القاهرة، ص26 بتصرف يسير.

(28) أبو السعود، عباس، بدون تاريخ، أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، دار المعارف، القاهرة، ص34. بتصرف يسير.

(29) التظني: إعمال الظن، وأصله التظنن أبدل من إحدى النونات ياء. انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، بدون تاريخ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 275/13

(30) أبو السعود، عباس، بدون تاريخ، أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، دار المعارف، القاهرة، ص35، بتصرف يسير. وراجع نص مقالة يزيد بتمامها: صفوت، أحمد زكي، بدون تاريخ، جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، المكتبة العلمية، بيروت 284/2. ويعتبر هذا الاستشهاد استشهادا بمنثور كلام العرب من مكتوب وملفوظ، فقد استشهد الأستاذ/ عباس أبو السعود بخطبة قيلت على لسان عربي.

(31) أي: في كتاب الشافعي، محمد بن إدريس أوب عبد الله، بدون تاريخ، الرسالة، در الكتب العلمية، بيروت.

(32) الشافعي، محمد بن إدريس أوب عبد الله، بدون تاريخ، الرسالة، در الكتب العلمية، بيروت، ص659. الهامش بتصرف يسير.

(33) الشافعي، محمد بن إدريس أوب عبد الله، بدون تاريخ، الرسالة، در الكتب العلمية، بيروت، ص49، هامش1. وهذا ليس بدعا من القول، فقد قال صاحب الكوكب الدري عن الشافعي: "وأما العربية فكان فيها هو الكعبة والمحجة، والذي ينطق به فيها حجه، كما شهد به واختلقته من علماء هذا الفن؛ منهم ابن هشام صاحب سيرة رسول الله ﷺ مع كونه معاصرا له ومساكنا له بمصر، فإن الشافعي مات سنة أربع ومائتين ومات ابن هشام سنة ثلاث عشرة وقيل ثمان عشرة وما نقلناه عن ابن هشام قد نقله ابن الصلاح في طبقاته في فصل المحمدين، عن ابن عبد البر المالكي بسنده الصحيح إليه –أعني إلى ابن هشام– ولأجل ما ذكرناه من كون كلامه حجة يعبر الإمام أبو عمرو بن الحاجب في تصريفه بقوله: وهي لغة الشافعي كما يقول لغة بني تميم وربيعة ونحوهما" الإسنوي، عبد الرحمن بن الحسن، 1405هـ، الكوكب الدري، دار عمار، عمان الأردن، ص187. وتطبيقا لهذا يستشهد صاحب الشافية بلغته قائلا: "جاء ياءس، كما جاء يا تعد، ويا تسر، وعليه جاء موتعدو موتسر في لغة الشافعي" الدويني، جمال الدين أبو عمر بن عثمان بن عمر النحوي، 1415هـ/1995م، الشافية في علم التصريف، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ص96.

(34) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، 1413هـ/ 1993م، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة بيروت، 12/10، 13.

(35) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، 1387هـ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 151/23

(36) الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، 1405هـ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي – بيروت، 9/ 123

(37) الشافعي، محمد بن إدريس أوب عبد الله، بدون تاريخ، الرسالة، در الكتب العلمية، بيروت، ص364.

(38) الشافعي، محمد بن إدريس أوب عبد الله، بدون تاريخ، الرسالة، در الكتب العلمية، بيروت، ص364، حاشية4. وواضح من الكلام أنه يقر الشافعي في استخدامه، وليس بخاف ما في تنوع حروف الجر إذا أفادت مدلولها في مقامها من رقي باللغة، وإضافة معانٍ أخرى مُرادة قد لا تتحقق بالحرف المألوف في هذا الموضع.

(39) الشافعي، محمد بن إدريس أوب عبد الله، بدون تاريخ، الرسالة، در الكتب العلمية، بيروت، ص349. و(المشمل) ثوب يشتمل به، و(اشتمل بالثوب) إذا أداره على جسده كله حتى لا تخرج منه يده، ...، (الشملة الصماء) التي ليس تحتها قميص

ولا سراويل. ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، بدون تاريخ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 368/11، بتصرف يسير.

(40) الشافعي، محمد بن إدريس أوب عبد الله، بدون تاريخ، الرسالة، در الكتب العلمية، بيروت، ص349، حاشية 4.

(41) يلاحظ أنه خطأ استعمال لغوي صَنَّف في مجال النقد اللغوي.

(42) الوديقة: حر نصف النهار، وقيل: شدة الحر ودنو حمي الشمس. قال شمر: سميت وديقة لأنها ودقت إلى كل شيء؛ أي: وصلت إليه. ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، بدون تاريخ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 372/10.

(43) الحريري، أبو القاسم بن علي، 1886هـ، مقامات الحريري، المطبعة الأدبية، بيروت، ص189.

(44) اليازجي، إبراهيم، 1984م، لغة الجرائد، دار مارون عبود، لبنان، ص37.

(45) انظر: اليازجي، إبراهيم، 1984م، لغة الجرائد، دار مارون عبود، لبنان، 37.

(46) يقصد شبيهه في جهة المقصود من الكلام؛ وهي صياغة اسم المفعول.

(47) المسعودي، بدون تاريخ، مروج الذهب، درا الكتب العلمية، بيروت، 215/3

(48) ولعل هذا مما يفسر مسلكه تجاه هذا المعيار.

(49) اليازجي، إبراهيم، 1984م، لغة الجرائد، دار مارون عبود، لبنان، 49.

(50) انظر تمام النص: الحموي، تقي الدين أبو بكر بن عبد الله الأزراري، 1987م، خزانة الأدب وغاية الأرب، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 426/1.

(51) انظر تمام النص: الحموي، تقي الدين أبو بكر بن عبد الله الأزراري، 1987م، خزانة الأدب وغاية الأرب، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 454/1.

(52) اليازجي، إبراهيم، 1984م، لغة الجرائد، دار مارون عبود، لبنان، ص44، 45 بتصرف يسير.

(53) يعني استعمال الفعل (وفَّر) مع المال إذا لم تنقص منه.

(54) المسعودي، بدون تاريخ، مروج الذهب، درا الكتب العلمية، بيروت، 261/4.

(55) اليازجي، إبراهيم، 1984م، لغة الجرائد، دار مارون عبود، لبنان، ص43 بتصرف.

(56) أي: ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، 1984م، مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت.

(57) سليم، عبد الفتاح، 1409هـ/1989م، اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، دار المعارف، القاهرة، 233/1.

(58) أي: ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، 1984م، مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ص553. وقد ورد هذا الاستعمال في المقدمة في عدة مواضع: منها قوله: "فأعي ما يدركه أثناء ذلك" ص92، وقوله: "فأما أهل المغرب فمذهبهم في الولدان الاقتصار على تعليم القرآن فقط، وأخذهم أثناء المدراسة بالرسم ومسائله" ص538، وقوله: "فيسبق إلى المبتدئ كثير من الملكة أثناء التعليم" ص561. إلا أن ابن خلدون قد استعمل في مقدمته نفسها الأسلوب الذي يقر له الجميع بالصواب في مواضع منها: "وإذا حصل في أثناء ذلك ما يحصل" ص110، وقوله: "ويقع في أثناء هذه القرانات" ص335. وعلى هذا

فابن خلدون لم يكن جاهلا بالحكم المتفق عليه، ولكنه ربما وجد لخلافه تأويلا أو تعليلا، وقد وجد المجمع أخيرا صواب استعماله هذا.

(59) سليم، عبد الفتاح، 1409هـ/1989م، اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، دار المعارف، القاهرة، 233/1. بتصرف.

(60) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، 1984م، مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت ، ص5.

(61) سليم، عبد الفتاح، 1409هـ/1989م، اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، دار المعارف، القاهرة، 234/1.

(62) سليم، عبد الفتاح، 1411هـ/1991م، المعيار في التخطئة والتصويب "دراسة تطبيقية"، دار المعارف، القاهرة، ص146.

(63) أي: المصنفين العرب.

(64) سليم، عبد الفتاح، 1411هـ/1991م، المعيار في التخطئة والتصويب "دراسة تطبيقية"، دار المعارف، القاهرة، ص147.

(65) ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، بدون تاريخ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 156/2.

(66) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، بدون تاريخ، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، 436/2

(67) انظر ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، 1984م، مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، صفحات: 5، 11، 15، 29، 120، 122، 123، 138، 149، 167، 169، 172، 223، 256، 279، 180، 197، 357، 365، 369، 370، 371، 375، 377، 401، 402، 412.

(68) ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي أبو الفداء، بدون تاريخ، البداية والنهاية، مكتبة المعارف – بيروت 277/12

(69) الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، بدون تاريخ، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل، بيروت، 363/2.

(70) الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، بدون تاريخ، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل، بيروت، 511/3.

(71) اللواتي، محمد بن عبد الله بن محمد أبو عبد الله، 1405هـ، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار "المعروفة برحلة ابن بطوطة"، مؤسسة الرسالة، بيروت، 169/1.

(72) اللواتي، محمد بن عبد الله بن محمد أبو عبد الله، 1405هـ، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار "المعروفة برحلة ابن بطوطة"، مؤسسة الرسالة، بيروت، 325/1.

(73) اللواتي، محمد بن عبد الله بن محمد أبو عبد الله، 1405هـ، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار "المعروفة برحلة ابن بطوطة"، مؤسسة الرسالة، بيروت، 304/1.

(74) اللواتي، محمد بن عبد الله بن محمد أبو عبد الله، 1405هـ، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار "المعروفة برحلة ابن بطوطة"، مؤسسة الرسالة، بيروت، 669/2.

(75) ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي، بدون تاريخ، النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطابعة والنشر، مصر، 329/1، وراجع: 158/16، 264/16.

(76) ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي، بدون تاريخ، النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطابعة والنشر، مصر، 69/12.

(77) الموصلي، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، 1995م، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المكتبة العصرية – بيروت ، 141/2.

(78) القلقشندي، أحمد بن علي، 1987م، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الفكر، دمشق، 425/4.

(79) القلقشندي، أحمد بن علي، 1987م، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الفكر، دمشق، 278/6.

(80) القلقشندي، أحمد بن علي، 1987م، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الفكر، دمشق، 392/7.

(81) القلقشندي، أحمد بن علي، 1987م، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الفكر، دمشق، 314/14.

(82) التلمساني، أحمد بن محمد المقري، 1968م، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، دار صادر، بيروت، 633/1.

(83) التلمساني، أحمد بن محمد المقري، 1968م، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، دار صادر، بيروت، 270/5.

(84) التلمساني، أحمد بن محمد المقري، 1968م، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، دار صادر، بيروت، 300/5.

(85) أي: الإعلام بوقت السحور.

(86) الحطاب، محمد بن عبد الرحمن المغربي أبو عبد الله، 1398هـ، مواهب الجليل، دار الفكر، بيروت، 429/1.

(87) ابن جزي، محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي، بدون تاريخ، القوانين الفقهية، بدون دار نشر، بدون بلد، ص29.

(88) ابن جزي، محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي، بدون تاريخ، القوانين الفقهية، بدون دار نشر، بدون بلد، 168.

(89) ابن جزي، محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي، بدون تاريخ، القوانين الفقهية، بدون دار نشر، بدون بلد، 236.

(90) ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني، 1379هـ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، 324/9.

(91) ((البرهان في أصول الفقه)) 186/1.

(92) السبكي، علي بن عبد الكافي، 1404هـ، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، دار الكتب العلمية – بيروت، 139/1.

(93) السبكي، علي بن عبد الكافي، 1404هـ، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، دار الكتب العلمية – بيروت، 159/1.

(94) السبكي، علي بن عبد الكافي، 1404هـ، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، دار الكتب العلمية – بيروت، 228/3.

(95) الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، بدون تاريخ، الموافقات في أصول الفقه، دار المعرفة، بيروت، 285/2.

(96) ابن القيم، محمد بن ابي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، 1973م، إعلام الموقعين، دار الجيل، بيروت، 244/1. بتصرف.

(97) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهروزي أبو عمر، 1407هـ، فتاوى ابن الصلاح، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، بيروت، ص293. بتصرف.

(98) جاءت كثرة الأمثلة في هذه المسألة؛ لأن البحث لم يمثل إلا لها ليبني عليها نتائجه المستنبطة منها.

(99) انظر: سليم، عبد الفتاح، 1411هـ/1991م، المعيار في التخطئة والتصويب "دراسة تطبيقية"، دار المعارف، القاهرة، ص151.

(100) انظر: سليم، عبد الفتاح، 1411هـ/1991م، المعيار في التخطئة والتصويب "دراسة تطبيقية"، دار المعارف، القاهرة، ص152.

(101) فعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالسَّوْءِ كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكِيرِ؛ فَحَامِلُ الْمِسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الْكِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً» من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه رواه: البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، 1442هـ، صحيح البخاري، دار طوق النجاة، بيروت، كتاب: البيوع، باب: في العطاء وبيع المسك، برقم (2101)، وفي كتاب: الذبائح والصيد، باب: المسك، برقم (5534)، ومسلم، بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، بدون تاريخ، صحيح مسلم، ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: استحباب مجالسة الصالحين ومجانبة قرناء السوء، برقم (2628).

(102) فلا يُركن إلى التواتر وحده؛ حتى لا يصدق في هذا المثل القائل: "من مأمنه يؤتى الحذر". انظر المثل في: صفوت، أحمد زكي، بدون تاريخ، جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، المكتبة العلمية، بيروت، 137/1. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، بدون تاريخ، مجمع الأمثال، دار المعرفة، بيروت، 310/2، العسكري، أبو هلال، 1988م، كتاب جمهرة الأمثال، دار الفكر، بيروت، 118/1، 155/2، 226، 271. أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر ابن حيان، 1987، كتاب الأمثال في الحديث النبوي، الدار السلفية، بومباي الهند، ص452.

(103) أي: القرآن الكريم.

(104) ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، 1418هـ/1997م، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ص143.

(105) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، بدون تاريخ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 682/2.

(106)سورة الإسراء: 71.

(107) السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، 1415هـ، الإتقان في علوم القرآن، الفاروق الحديثة، القاهرة، ، 477/2، 478. بتصرف يسير.

(108)أي: في النظر في علوم القرآن الكريم.

(109) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن ا لحسين بن عبد الله، بدون تاريخ، التبيان في إعراب القرآن، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1/1.

(110) الآمدي، علي بن محمد أبو الحسن، 1404هـ، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتاب العربي، بيروت، 24/1.

(111) أي سادس متطلبات معرفة الأحكام من الكتاب والسنة.

(112) السبكي، علي بن عبد الكافي، 1404هـ، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، دار الكتب العلمية – بيروت، 255/3.

(113) الإسنوي، عبد الرحمن بن الحسن، 1405هـ، الكوكب الدري، دار عمار، عمان الأردن، 185.

(114) النووي، أبو زكريا يحي بن شرف بن مري، 1392هـ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 71/1.

(115) من حديث أبي هريرة ﷺ: رواه البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، 1442هـ، صحيح البخاري، دار طوق النجاة، بيروت، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، برقم (110). ومسلم، بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، بدون تاريخ، صحيح مسلم، ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب: المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم (3).

(116) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بدون تاريخ، تدريب الراوي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، 105/2، 106

(117) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بدون تاريخ، تدريب الراوي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، 106/2، 107